الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الاثنين
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.12
25 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

93-81658

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٢ من جدول الأعمـــال: تقريـــر المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/3 و A/48/159-E/1993/59 و A/48/172 و A/48/182 و A/48/183-E/1993/74 و Add.1 و A/48/188-E/1993/78 و A/48/276 و A/48/338 و A/48/353-S/26372 و A/48/498)

١ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/3) وقال إن دورة هذا المجلس الموضوعية حضرتها وفود رفيعة المستوى من حوالي ٣٥ بلدا عضوا، مما يعكس تزايد اهتمام الدول الأعضاء باستخدام المجلس محفلا للتحاور الموضوعي بشأن المسائل الجوهرية التي تثير شواغل المجتمع الدولي.

٢ - وفي أثناء مداولات الجزء الرفيع المستوى المكرسة للبند المعنون "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الاجتماعية"، جرى استعراض شامل لمشاكل الفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي وطرحت تساؤلات بشأن النهج والحلول التقليدية لمشكلة التنمية. وكما قال أحد المتكلمين، لا يزال من غير المؤكد حتى الآن، بعد تجربة عمرها خمسون سنة، هل هناك بالفعل حلول أنجع لهذه المشاكل.

٣ - ويجدر بالإشارة ما حظي به مؤتمر القمة من دعم سياسي ثابت بالإجماع لم تبخل به حتى بلدان ذات أهمية كانت تبدي امتناعها عن قبول هذه الفكرة.

٤ - وقد تمخضت المداولات عن اتجاهين يشدد أحدهما على سياسات التنمية الاجتماعية، ويقترح الآخر إعادة النظر في المؤسسات بشكل أعمق لتعميق التماسك الاجتماعي في عهد جديد أضحى انعدام اليقين سمته المميزة.

٥ - وأشير أيضا إلى تكامل دور الدولة وأداء السوق في وضع الانسان في المقام الأول. فالدولة ينبغي لها، بالإضافة إلى اضطلاعها بالمهمة الحيوية المتمثلة في السهر على الرفاه الاجتماعي للفئات الضعيفة، أن تهيئ الظروف اللازمة لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي والتنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، كان هناك اتفاق عام بشأن الدور الحيوي للسوق والاستثمار الخاص في توزيع الموارد وتكوين الثروات. ويمكن التوفيق بشكل مرض بين الوظائف الاجتماعية للدولة وتلبية السوق للاحتياجات الاجتماعية ومتطلبات التنمية المستدامة. وكان هناك اتفاق عام على ضرورة توفير حلول عملية خالية من أي مفهوم أيديولوجي مسبق. وورد أيضا أنه نظرا لاتساع نطاق التنمية الاجتماعية، لا بد من النظر في أسسها

(السيد ديساي)

الاقتصادية وأبعادها السياسية، بما في ذلك المدى الذي يمكن في حدوده إدراج كلا هذين الجانبين في تحليل بنود مؤتمر القمة الثلاثة.

٦ - وخصص الجزء المتعلق بالتنسيق للنظر في بنود المساعدة الانسانية والقضاء على حمى المستنقعات وأمراض الإسهال، ولا سيما الكوليرا. ورحب المجلس مع الارتياح بتقارير الأمين العام ذات الصلة التي تتضمن مساهمة مؤسسات المنظومة. وقد اعتمد المجلس في استنتاجاته إلى حد بعيد على التوصيات الواردة في هذه التقارير. وفيما يتعلق بالمساعدة الانسانية، شدد على ضرورة تعزيز الوظيفة التنسيقية لإدارة الشؤون الانسانية.

٧ - وقد أثبتت المداولات الرسمية وشبه الرسمية بشأن الأنشطة التنفيذية فائدة المجلس بوصفه محفلا لتوسيع وتوضيح مفاهيم كثيرا ما تكون غامضة. ويشكل قرارا الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٩٣ والإصلاحات الجاري التفاوض بشأنها مجموعة واسعة من التشريعات يمكن في ضوئها لصناديق الأمم المتحدة ومنظماتها تلبية احتياجات التعاون التقني للبلدان المتلقية، على نحو متكامل دونما أية ازدواجية، مما يعزز جهودها على نحو متبادل.

٨ - ويتمثل المفهومان الرئيسيان اللذان تقوم عليهما هذه القرارات في ضرورة توفير مصدر تمويل أوسع يكون ثابتا ومؤكدا، وضرورة إعداد استجابة محددة لأشد أولويات كل بلد إلحاحا. ويشكل التوجيه حسب البرامج والتنفيذ الوطني والمذكرة المتعلقة بالاستراتيجية القطرية جزءا لا يتجزأ وتشكل عنصرا مشتركا هاما حيث أنها تمثل ما يمكن تسميته نهجا قائما على طلب التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية.

٩ - وينبغي للبلدان المتلقية أن تقرر كيفية تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الآثار المضاعفة وأفضل المجالات التي يمكن أن يوظف فيها تعاون الأمم المتحدة التقني. وينبغي للأمم المتحدة إيجاد الروابط الكفيلة بأن تحول الأطر العالمية للسياسات المترابطة المتعلقة بمسائل كالبيئة والتخفيف من الفقر والتنمية البشرية إلى عمل سليم على مستوى كل بلد.

١٠ - وقد استهل المجلس بقراريه ٧٧/١٩٨٨ و ١١/١٩٨٩ عملية إنعاشه. واستهلت الجمعية العامة عملية واسعة لإعادة تشكيل المجلس بقرارها ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩١. ومن البديهي أن تظل الدول الأعضاء غير راضية تمام الرضا عن أداء المجلس وأن تستمر في بحثها عن صيغة تمكنه من أن يفي

(السيد ديساي)

بما ينوطه به الميثاق من التزامات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا تتضاعف إلى أبعد حد أهمية المبادرات التي تعكف الجمعية العامة الآن على النظر فيها بغية اتخاذ تدابير جديدة بشأن إعادة تشكيل المجلس وإنعاشه، ولا سيما التوصيات الواردة في مشروع القرار الذي تنظر الجمعية العامة فيه حاليا.

١١ - والمجلس، بحكم صغر حجمه مقارنة بحجم الجمعية العامة، يمكن أن يكون في وضع أفضل من الجمعية العامة التي يحملها طابعها العالمي دورا خاصا إلى أبعد الحدود في وضع السياسات، والاضطلاع بقدر أكبر من الفعالية بوظائف الادارة والتنسيق، وإجراء حوارات سياسية وفي التقريب بين وظائف في مجال المتابعة والتنسيق وإدارة السياسات.

١٢ - ويمكن للمجلس، أن يضطلع أيضا، فيما يتعلق بالتنسيق والادارة، بدور هام في وضع روابط تجمع بين المؤسسات. وينبغي للمجلس أيضا أن يسعى، فيما يتعلق بإدارة اللجان التي تمثل آليته الفرعية، إلى تحديد هذه الروابط والخروج بخلاصة في هذا الصدد والعمل بوصفه آلية تصحيح كلما سارت هيئاته الفرعية المكلفة بالمواضيع ذات الصلة في الاتجاه المعاكس. وعليه أن يغير ويكيف طريقة عمله. ويعد أداء هذه الوظيفة على نحو فعال عاملا حاسما لإنعاش المجلس ذاته ولكي تحتل كذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانا مركزيا في أنشطة الأمم المتحدة.

١٣ - السيد جوزيف (ممثل المدير العام لمنظمة الصحة العالمية): قدم تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها (A/48/159).

١٤ - وفيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال المتكلم إن عدد المصابين بهذا الفيروس من الأطفال والكبار ارتفع، في أواسط عام ١٩٩٣، إلى ١٤ مليون مصابا في أنحاء العالم. وقد ظهرت أعراض مرض الإيدز لدى ما يزيد على ٢,٥ مليون نسمة من مجموع هؤلاء المصابين. وارتفع عدد الكبار المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى ١١ مليون شخص. ولا تزال افريقيا جنوب الصحراء أشد المناطق إصابة، ففيها ما يزيد على ٨ ملايين من المصابين الكبار. بيد أن أكبر نسبة ارتفاع مسجلة في العام الماضي شهدتها امريكا اللاتينية وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث بلغ عدد الاصابات في كلتا المنطقتين إلى ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة.

(السيد جوزيف)

١٥ - وقد نتجت إلى الآن في جميع أنحاء العالم حوالي ٧٥ في المائة من هذه الاصابات عن النشاط الجنسي، وتتزايد نسبة المصابين نتيجة الاتصال الجنسي بين الجنسين. وهناك خمس ضحايا من بين كل ١١ حالة في صفوف الكبار. وقد بدأ يتضح ضعف مناعة الشباب حيث تبلغ نسبة الاصابة المتفشية في صفوف الأحداث ممن تبلغ أعمارهم خمسا وعشرين سنة حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي الاصابات بنقص المناعة البشرية.

١٦ - ووفقا لإسقاطات منظمة الصحة العالمية، لن يكون هناك في عام ٢٠٠٠ ما بين ٣٠ و ٤٠ مليونا من الرجال والنساء والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وسيتركز ما يزيد على ٩٠ في المائة من هذه الحالات في البلدان النامية. واستنادا لهذه الاسقاطات، سيرتفع اجمالي عدد حالات الإيدز في صفوف الكبار إلى ما يقارب ١٠ ملايين حالة. وقد أصبحت النظم الصحية الهشة أصلا تنوء تحت الثقل الطاحن الناتج عن تزايد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وعدد مرضى الإيدز. وفي عام ٢٠٠٠، سيتعين على البلدان النامية أن تنفق سنويا أكثر من ٠٠٠ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في مجال الرعاية الصحية لمرضى الإيدز.

١٧ - وتتكبد الأسر خسائر أشد دمارا. فبموت الوالدين، عادة ما يصبح الأطفال والشيوخ الباقون على قيد الحياة أشد فقرا بسبب اضطرارهم إلى بذل وقتهم ومالهم للعناية بأقربائهم المصابين بالإيدز. وكلما تواصل انتشار هذا الوباء خلفت الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تحد من مقاومة الجسم المناعية سيلا من الأمراض، لكل واحد منها آثاره الخاصة. فلقد تزايد مثلا بشكل مثير للقلق انتشار مرض السل على نحو متواز مع انتشار وباء الإيدز في بلدان كثيرة. ولما كانت الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هي السبب الكامن وراء تزايد عدد حالات مرض السل، فإن أفضل طريقة لمكافحة هذا الوباء هي الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٨ - وهكذا، توجد، من حيث الأوبئة، مشكلتان كبيرتان فلقد بات لزاما، في البلدان المتضررة أولا من فيروس نقص المناعة البشرية في أثناء تفشي هذا الوباء، الاعتناء بعدد متزايد من مرضى الإيدز ومجابهة آثار هذا المرض الاجتماعية والاقتصادية؛ وأصبح يتعين عليها أن تكثف في نفس الوقت أنشطتها الوقائية. أما في البلدان التي لم يظهر فيها هذا الفيروس سوى منذ مدة قريبة نسبيا، فيتعين العمل لتفادي تفشي هذا الوباء الخطير الذي ظهرت أعراضه في بلدان أخرى.

١٩ - وقد كشفت دراسة حديثة لمنظمة الصحة العالمية أنه يمكن خفض عدد الإصابات الجديدة في عام ٢٠٠٠ في البلدان النامية بنسبة النصف إذا ما وظف سنويا مبلغ ٥٠٠ ٢ مليون دولار في مجال التدابير

(السيد جوزيف)

الوقائية. وهو ما يتطلب إرادة سياسية أكبر واستجابة أوسع نطاقا ومتعددة القطاعات ومشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات القاعدية في أنشطة المكافحة ذات الصلة.

٢٠ - وأشار المتكلم إلى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، فقال إن جمعية الصحة العالمية السادسة والأربعين طلبت في أيار/مايو ١٩٩٣ من مديرها العام أن يدرس جدوى وضع برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترعاه جهات متعددة بتعاون وثيق مع الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي.

٢١ - ووفقا للقرار الصادر في هذا الشأن، ينبغي صياغة هذا البرنامج بشكل يمنح للهيئات الراعية له وجهة تقنية واستراتيجية وفنية؛ ويتيح التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية في المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ويعزز قدرة الحكومات على تنسيق الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على الصعيد الوطني. وينبغي تقديم هذه الدراسة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٢٢ - وقد أيد مجلسا إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان هذا القرار، وأيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأييدا كاملا في قراره ٥١/١٩٩٣ الذي طلب فيه كذلك من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات التعاون تعاونا كاملا في هذه العملية.

٢٣ - ويتضح من طلب إجراء هذه الدراسة أن مكافحة الوباء عمل لا يمكن تقاسمه بين المنظمات والقطاعات. وكما يتعين على قطاع الصحة الامتداد إلى ميادين أخرى، يتعين كذلك على القطاعات الأخرى المشاركة في أنشطة المكافحة هذه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع، اعتمادا على ما توصي به الحكومات، استجابة عامة ومنظمة على نحو جيد تكون بمثل عناد وتعدد المرض المطلوب مكافحته.

٢٤ - وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه العملية المشار إليها في هذا القرار. فمنذ أيار/مايو ١٩٩٣، عقد ممثلو الجهات الراعية ستة اجتماعات. وبدأت هذه الجهات في تحديد مبادئ البرنامج التوجيهية وهيكله ووظائفه وتحليل الاحتياجات المترتبة على الوباء. وعلى غرار ما يطلبه قرار جمعية الصحة العالمية، ينبغي، قبل اختتام هذه الدراسة، الاستماع إلى رأي الفريق المشترك بين المؤسسات المعني بإسداء المشورة بشأن الإيدز والفريق العامل الخاص المعني بالتنسيق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتابع للجنة إدارة البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز.

(السيد جوزيف)

٢٥ - وأعرب المتكلم عن اقتناعه بأن البرنامج المشترك يمكنه بفضل روح التعاون هذه تقديم الكثير لترشيد وتحسين الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها المنظمات الراعية. ويتيح هذا البرنامج المشترك للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز فرصة فريدة لإحراز تقدم كبير في الخطط الوطنية والعالمية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها.

٢٦ - السيد كنلوش (مدير البرنامج المساعد، الإدارة الإقليمية لافريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم التقرير (A/48/498) الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والمتعلق بتقديم مساعدة خاصة إلى ناميبيا، وأشار إلى أن لجنة التخطيط الإنمائي ستنقل مقترحاته إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بعد دراسة احتياجات ناميبيا من المساعدة الخاصة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصص في دورة برمجته الخامسة للبرنامج الأول لناميبيا ١٥ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق المبلغ الذي كان سيقدمه الصندوق لو لم تصنف ناميبيا في فئة مماثلة لفئة أقل البلدان نموا. وأوصى البرنامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها الأخرى بتقديم مبلغ مماثل لذلك. كذلك قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار لناميبيا، وقدمت عدة حكومات مساهمة قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار على سبيل المشاركة في النفقات.

٢٧ - ويحق لناميبيا وفقا لهذا القرار الاستفادة من موارد الصناديق المتخصصة، مثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية. ومن المستبعد جدا، نظرا لضيق الموارد المتوافرة لهذه الصناديق، أن تكون هذه المساعدة ذات حجم كبير. ثم إن الولاية المنوطة بهذا المكتب تقصر رقعة أنشطته على المنطقة السودانية - الساحلية. ومن المؤمل أن يتيح القرار ٢٠٤/٤٦ لناميبيا إمكانية تعبئة موارد من مؤسسات تمويل التنمية بشروط ميسرة. بيد أن ناميبيا لم تقرر بعد تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي ولا يسعها، بالتالي، الحصول على قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية بشروط تفضيلية. فالبنك الدولي لا يعترف بأن لناميبيا مركزا يضعها ضمن أقل البلدان نموا. ويأمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في منح حكومة ناميبيا قرضا قدره ١٢,٥ مليون دولار بشروط ميسرة. أما صندوق التنمية الافريقي فقد منحها مؤخرا قرضا مماثلا لصالح قطاع التعليم قدره ٣٦ مليون دولار من دولارات ناميبيا.

٢٨ - والعوامل التي استند إليها هذا القرار لن تنتفي بين عشية وضحاها، فدخل البلد المقدر حسب الفرد يتراوح بين ٨٥ دولارا و ١٦,٦٠٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة وسكانه يعيش ثلثاهم في حالة من الفقر المدقع. ومن البديهي، بالتالي، أن تظل الحاجة قائمة إلى أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة لناميبيا لكي تتوافر لها إمكانيات معقولة في مجال التنمية.

٢٩ - السيد راو (مدير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية): قدم التقرير (A/48/183-E/1993/74 و Add.1) الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٧٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فقال إن المدير التنفيذي لهذا المركز طلب، عملا بهذا القرار، من مختلف المصادر المعنية مده بالمعلومات ذات الصلة. وأضاف المتكلم قائلا إن التقريرين اللذين هو بصدد تقديمهما ملخصا بالردود التي وردت.

٣٠ - السيد وديونو (مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك): قدم التقرير الوارد في الوثيقة A/48/188 الذي أعِد طبقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٧٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والقائم على أساس دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣١ - وقال المتكلم إن نسق إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة تسارع منذ بداية عام ١٩٩٠؛ ومنذ أواسط عام ١٩٩٢، أصبح الاعتقاد يميل إلى التسليم بإمكانية أن يتأثر مباشرة نسق إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بفعل حدثين سياسيين هامين، يتمثل أحدهما في قيام حكومة جديدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ أبدت استعدادها لإنهاء برنامج بناء المساكن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتمثل الآخر في ضمانات القروض التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. ولم يتوقف بناء المستوطنات لأن الحكومة الإسرائيلية لا تزال تقوم ببناء ١١ ٠٠٠ مسكن إضافي. وقال المتكلم إن التقرير يشير كذلك إلى أن المستوطنات في القدس الكبرى وفي مناطق الحدود مع الجمهورية العربية السورية والأردن لن تتأثر، حسبما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي، من أية سياسة تتقرر مستقبلا في مجال المستوطنات. وإن منشأ الأموال الممولة لهذه المستوطنات يتعذر تحديده بدقة لأن الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية قد تخصصان أموالا لاستعمالها في الأراضي المحتلة باستخدام مبالغ متأتية من القروض التي كفلتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيهها إلى مشاريع داخل حدود إسرائيل لما قبل عام ١٩٦٧.

٣٢ - ولا تزال مسألة الموارد المائية تمثل أشد المشاكل تعقيدا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأراضي العربية المحتلة. وقد تمكنت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المستعرضة، من السيطرة على الموارد المائية للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري، فأصبح ما يزيد على ٦٧ في المائة من مجموع المياه في هذه المنطقة مياها يستغلها أناس من غير السكان الفلسطينيين. وقد اقترنت هذه السياسة المائية ومصادرة الأراضي لإقامة أو توسيع المستوطنات بفرض منع التجول في مختلف مناطق الأراضي الفلسطينية المحتلة لمنع المواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. واجتث، حتى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣، حوالي ٣ ١٨٠ شجرة من الأراضي العربية المحتلة نظرا لأن أصحاب هذه الأراضي لم يحصلوا على إذن من إدارة أراضي إسرائيل لغرس الشتلات. وترتبت على كل ذلك

(السيد وديونو)

آثار هامة انعكست على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ولا سيما القطاعان الزراعي والصناعي.

٣٣ - وأعرب المتكلم عن أمله في أن يتسنى بفضل اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وضع حد للنزاع بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٤ - الرئيس: أعلن بدء المناقشة العامة بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال.

٣٥ - السيد خراميـّو (كولومبيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي وتمويل الأنشطة التنفيذية والتنسيق بين الوكالات والمساعدة الإنسانية ولجان الخبراء.

٣٦ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يهمهما جدا أن تتحقق أهداف إعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي كما يتضح ذلك من مساهمتهما في التوصل إلى توافق آراء بشأن العناصر الرئيسية لتحسين توزيع العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الإدارة. ولم يعد يفصل دون تحول الإصلاح إلى حقيقة عملية سوى التفاوض بشأن حجم هيئات الإدارة. وقدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين مؤخرا مشروع القرار A/47/L.58/Rev.1 الذي يتضمن صيغة توفيقية بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح يحظى بقبول الأغلبية الكبرى للدول الأعضاء، فقد اتفق مقدموه على تلبية طلب تقدمت به مجموعة من الوفود ترغب في إجراء مشاورات إضافية، وهم اليوم في انتظار مواقف هذه المجموعة. وتؤكد الضرورة الملحـّة لتطبيق جوهر هذه الإصلاحات، أن الأجل المتفق عليه هو أقصى ما يمكن قبوله لاتخاذ قرارات في هذا الشأن، حيث لا بد للمجلس واللجنة من أن ينفذا، في الدورة المقبلة، التحسينات الهامة الواردة في مشروع القرار المشار إليه. ويأمل مقدمو مشروع القرار في أن يوظـّف تمديد الأجل لإيجاد أرضية مشتركة في الميادين التي لم يتفق بشأنها بعد، بحيث يكون يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أقصى حد لتجنب اتخاذ قرار في هذا الصدد بالأغلبية.

٣٧ - ويجدر بالإشارة تراجع الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية لتمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وهي حالة تتناقض مع ما يدلي به المانحون من تصريحات متكررة تـَعِد بدعم الأمم المتحدة في أهدافها الإنمائية، بل وتناقضها أكثر من ذلك الإرادة المتجددة للبلدان النامية لتحسين إدارة الأنشطة التنفيذية من جميع جوانبها.

(السيد خراميـُّو، كولومبيا)

٣٨ - وفيما يتعلق بالتنسيق بين مؤسسات وأجهزة المنظومة الذي يعد عنصرا رئيسيا لهذه الإدارة، قال إن ما اتخذته الجمعية مؤخرا من قرارات، ولا سيما قرارها ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حسـَّن كثيرا الإطار القانوني اللازم لمضاعفة فعالية التعاون وجدواه. وينبغي للأمانة العامة أن تبذل قصاراها لتطبيق هذا الإطار القانوني دون إدخالها عناصر سياسية دخيلة على هذا البند تعطل الأنشطة العاجلة التي تقوم بها الأمم المتحدة في البلدان النامية. فهذا البعد السياسي لا يمت لذلك البند بصلة فحسب بل ويشكل كذلك عاملا يحدث تشويشا خطيرا وعميقا يعكر العلاقات بين الأمم المتحدة والعالم النامي.

٣٩ - وفيما يتعلق بمسألة المساعدة الإنسانية، قال إن التنسيق في حالات الطوارئ، ينبغي أن يضطلع به الممثل المقيم للمنظمة التي تكون ولايتها الأفضل من حيث الاستجابة لمقتضيات الأزمة والتي يتيح لها اختصاصها امتيازا واضحا بالمقارنة باختصاص غيرها. وينبغي للأمين العام أن يجري، عن طريق وكيل الأمين العام للشـــؤون الإنسانيـــة، هـذا الاختيـار وأن يعطي التوجيهات اللازمة للتنسيق فيما بين المنظمات، دون التدخل في المرحلة التنفيذية. وينبغي للمنسق أن يضطلع بدور أساسي في أنشطة إعادة التأهيل وعملية التنمية في أعقاب كل أزمة. وينبغي تأكيد هذا الجانب، لأن الإعانة الضخمة التي تقدم إلى البلدان المنكوبة عادة ما تتوقف بعد مرور لحظة الطوارئ الحرجة.

٤٠ - وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن ارتياحهما للمساهمة الهامة التي قدمها المجلس في دورته التي انعقدت مؤخرا حيث حلل أداء لجان الخبراء، وهي تأمل في أن يساهم هذا التحليل في تحسين فعالية هذه الهيئات.

٤١ - السيد بيترز (بلجيكا): تكلم باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء فقال إن الممارسة المتمثلة في تخصيص جزء رفيع المستوى وجزء متعلق بالتنسيق في دورات المجلس أصبحت، بعد دورة المجلس الموضوعية التي عـُقدت في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣، ممارسة راسخة على نحو جيد وبدأت تعطي نتائج ملموسة. وكانت المناقشات في الجزء المتعلق بالتنسيق مرضية فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية، وكذلك فيما يتعلق بمكافحة حمـَّى المستنقعات وأمراض الإسهال. وتتسم الاستنتاجات المتوصل إليها بواقعيتها، برغم افتقارها إلى مزيد من الدقة. وهي استنتاجات يمكن اتخاذها مبادئ توجيهية تهتدي بها الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - أما المناقشات التي أجريت في الجزء الرفيع المستوى فإنها لا تزال تتسم، على النقيض من ذلك، بطابعها الشكلي المفرط ولا تستجيب حتى الآن للتطلعات المتمثلة في إقامة حوار سياسي حقيقي بشأن البنـــود المطروقة. إن الحوار مع المؤسسات المالية الدولية، المفيد جـــدا للحفـــاظ على تقسيـم سليـم للعمل

(السيد بيترز، بلجيكا)

بين الأمم المتحدة وهذه المؤسسات، ينطوي في نفس الوقت على بعض العناصر القيّمة ونوع ما من الرتابة، مما يشكل للأسف تراجعا مقارنة بالعام الماضي.

٤٣ - وهكذا ، فعلى الرغم من أن جوانب إصلاح المجلس، التي أصبحت نافذة فعلا، أعطت نتائج مشجعة، فإنه ما زالت هناك جوانب أخرى لهذا الإصلاح لم تتحقق بعد. ومن ذلك أولا أن اختيار موضوع الجزء الرفيع المستوى ومواضيع الجزء المتعلق بالتنسيق مسألة منوطة بدورة المجلس التنظيمية. وينبغي احترام هذا الاختصاص. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن يتم الخيار على أساس توافق آراء يحافظ على التوازن بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وأولويات مختلف المجموعات وآنية المسائل. وينبغي عدم اختيار هذه المواضيع قبل الموعد بسنوات عديدة. ويتعين ثانيا تأمين تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي ينبغي أن تتبعها جميع القرارات الإدارية اللازمة لتنفيذها.

٤٤ - وقال المتكلم إن أعمال الجماعة الاقتصادية خلال دورة تموز/يوليه كانت بطيئة وصعبة في غالب الأحيان، ويعود ذلك اساسا إلى ثغرات في الوثائق تتعلق بكل من الجوهر والميزانية، والطريقة التي تقدم بها مختلف الهيئات الفرعية تقاريرها إلى المجلس حتى الآن. وينبغي لهذه الهيئات أن تتبع إجراء أكثر اتساقا وأن تبين بوضوح الميادين التي تريد فيها من المجلس أن يتخذ قرارا سياسيا. ولا يمكن للمجلس أن يدعم بصفة عمياء استنتاجات أو توصيات آثارها غير واضحة، بما في ذلك آثارها على الميزانية، أو أن يتفاوض بشأن نصوص تتطلب اختصاصا تقنيا لا يتوافر للمجلس. وينطبق هذا الأمر بخاصة على لجنة الموارد الطبيعية ولجنة العلم والتكنولوجيا، وإن كانت تقارير اللجان الإقليمية تنطوي أيضا على صعوبات مماثلة. وينبغي للمجلس أن يعطي لجميع هذه الهيئات مبادئ توجيهية أكثر وضوحا في هذا الصدد.

٤٥ - وقد أثبتت بوضوح المشاكل التنظيمية التي عرفها الجميع في دورة المجلس الموضوعية، ضرورة أن تستمر عملية الإصلاح التي توقفت في منتصف الطريق، وأن تنتهي في الأجل الذي حددته لها الجمعية العامة.

٤٦ - وقال المتحدث إن المجلس قد اتخذ حتى الآن في دورته لعام ١٩٩٣ ما مجموعه ١٩٠ قرارا ومقررا، مقابل الـ ١٦٨ قرارا ومقررا التي اتخذها في عام ١٩٩٢، وهو يعتبر أن أساليب العمل الجديدة المنتظر تطبيقها على مجمل أعمال المجلس ابتداء من العام القادم، ستؤدي إلى الحد من عدد النصوص واحترام تقسيم العمل بين المجلس واللجنة الثانية على نحو أفضل. بيد أنه ما زال يتعين للأسف الرجوع إلى مسألة الإبطاء في توزيع الوثائق لأنه على الرغم من نداءات الدول الأعضاء المستمرة، لم تزدد الحالة إلا تفاقما إلى درجة أن العديد من الوثائق لم توزع خلال دورة المجلس الموضوعية لهذا العام إلا بعد الشروع

(السيد بيترز، بلجيكا)

في المناقشات. ولئن كان يتعين على الدول الأعضاء توخي قدر أكبر من الانضباط في طلب تقارير جديدة من الأمانة العامة، فإن هذه الأخيرة تتحمل المسؤولية الأولى في هذا المجال. ويجدر بالإشارة، كما أشير إلى ذلك في العام الماضي خلال المناقشات التي أجريت في اللجنة الثانية بشأن نفس هذا البند، ضرورة تقديم تقارير موجزة وعلى قدر كبير من الجودة. فالنزوع إلى الوثائق الموسوعية يعقّد دون فائدة مهمة دوائر الترجمة والطباعة وكذلك عمل الوفود. ولذلك تأمل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية أن تترجم الإصلاحات المدخلة على الأمانة العامة دون تأخير إلى تحسن في الحالة.

٤٧ - السيد غونزاليس (شيلي): بعد أن أشار إلى الصعوبات المترتبة على تأخر في توزيع الوثائق، أعرب من جديد عما يساوره من قلق لعدم التوصل إلى نتائج في المفاوضات بشأن إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة لتأخر تقديم مقترحات تنقيح الوثيقة A/47/L.58/Rev.1 واستدرك قائلا إنه يأمل مع ذلك في أن تقدم هذه المقترحات في موعدها نظرا لأنها لن تشمل سوى وظائف هيئات الادارة وحجمها.

٤٨ - ومضى قائلا إن المجلس قام في دورته الموضوعية السابقة لأول مرة باستعراض وتقييم نتائج أعمال الهيئات الفرعية التي أعيد تشكيلها طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢. وأمكن ملاحظة الزخم الذي ما حظيت به أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من جراء الاصلاحات المعتمدة. وبصرف النظر عن الأولوية التي تحظى بها المسائل الاجتماعية/الاقتصادية في البلدان النامية، فلا يزال تمويل هذه الأنشطة يواجه صعوبات شديدة. وتجدر إعادة تأكيد حرص هذه البلدان على توجيه اهتمام البلدان الصناعية إلى أهمية نقل التكنولوجيا، ولذلك ينبغي أن تتركز المناقشة بشأن برنامج عمل فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، على الدور الأساسي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في التنمية.

٤٩ - وأردف قائلا إنه ينبغي كذلك تحسين تنسيق الأنشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، واستمرار الازدواجية في دراسة البنود من جانب لجنتي المجلس الاقتصادية والاجتماعية من جهة ولجنتي الجمعية العامة الثانية والثالثة من جهة أخرى دليل اضافي على ازدواجية أعمال مختلف الهيئات. إن تطبيق التوجيهات التي حددت في اطار المجلس واللجنة الثانية قد يكفل في هذا الصدد تنسيقا أفضل لا تترتب عليه زيادة النفقات.

٥٠ - السيد كروغر (النمسا): قال إن وفده يرحب بالطريقة التي أدير بها الجزء رفيع المستوى، والجزء المتعلق بالتنسيق والجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبصرف النظر عما يمكن تحقيقه من تحسينات أخرى، فقد ضاعفت الاصلاحات المدخلة طبقا لقرار الجمعيـــة العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، من قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته. وقال إنه لا يسعه سوى أن يصف الاصلاحات الاضافية الواردة في الوثيقة A/47/L.58/Rev.1، بأنها في محلها.

٥١ - واستطرد قائلا إن المجلس قد ضاعف من جهوده المبذولة في أداء وظيفته المتمثلة في الاشراف على مختلف الهيئات الفرعية وتنسيق وتوحيد توصياتها وقد تأكدت صلاحية تلك التوصيات أثناء قيام المجلس بدراسة تقارير تلك الهيئات.

٥٢ - وقال إن النمسا تعتبر أن أداء المجلس يعاني من كثرة التقارير وتشتتها. وينبغي ترشيد هذه التقارير وتقليص عددها بتقديمها مرة كل سنتين أو الغائها. وستتحسن بذلك وظائف التنسيق ووضع السياسات بعد البيانات على النحو المناسب. وتأمل النمسا في أن تتيح "التقارير المتعلقة بالسياسات" امكانية قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بإصدار تقرير شامل بشأن حالة البيئة والتنمية يتخذ قاعدة لإرساء أسس السياسات والأولويات المتعلقة بأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة ويعرض على الوكالات الحكومية وغير الحكومية العديدة خيارات اقتصادية واجتماعية ملموسة.

٥٣ - السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي): أشاد بأهمية الأعمال التي انجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، وقال إن التقسيم الجديد لأعمال المجلس وتوزيعها على جزء رفيع المستوى وجزء متعلق بالتنسيق وجزء يتناول الأنشطة التنفيذية، اجراء يسمح باستعراض المسائل المتعين تنسيقها على مستوى المنظومة بكاملها ويعزز كفاءة المجلس. وقد يجري أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، الانتهاء إلى توافق آراء بشأن المقترح الداعي إلى جمع اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية في جلسة عامة ابتداء من عام ١٩٩٤. وبالاضافة إلى تعزيز الجزء رفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة، ستوفر عملية الدمج هذه وقتا اضافيا لاستعراض الأنشطة التنفيذية. وقد كان الجزء رفيع المستوى أهم أجزاء الدورة الموضوعية من حيث المستوى الفكري نتيجة لمشاركة موظفين رفيعي المستوى في اجتماعات هذا الجزء وما دار فيه من مداولات مفيدة تناولت مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية. وينبغي لهذا المحفل أن يعد برنامجا انسانيا ونهجا متعدد القطاعات لتسوية المشاكل القائمة في مجال التنمية.

٥٤ - ومضى قائلا إنه لابد من التنسيق الكلي لسياسات الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، باعتبار ذلك عاملا مهما جدا من وجهة النظر القائمة على المزية المقارنة يجري في سياقه تكليف بعض هذه الوكالات بمهمة تقديم المساعدة الاقتصادية وتكليف غيرها بمهمة المساعدة في تسوية المشاكل الاجتماعية أو الإنسانية. وسيتيح هذا ادماج اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية في جلسة عامة.

(السيد نيبنزيا، الاتحاد الروسي)

٥٥ - واستطرد قائلا إن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية سيؤدي دورا أساسيا فيما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة اجتماعية واقتصادية لأن ذلك سيمكن من تحسين ادارة ورصد جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة.

٥٦ - وأردف قائلا إنه تجدر الاشارة إلى قرارات المجلس المتعلقة بالجوانب العلمية والتكنولوجية لتحويل القدرات العسكرية لأغراض مدنية والتنمية المستدامة والمتعلقة بالتعاون الدولي لمكافحة آثار حادث تشيرنوبيل وتعزيز اللجان الاقليمية.

٥٧ - وقال إنه ينبغي أن تتركز الاصلاحات على اضفاء وجهة عملية على جميع أعمال المجلس وينبغي كذلك اسناد دور أكثر أهمية إلى الدورة التنظيمية التي تتمثل وظيفتها الأساسية في إعداد جدول أعمال الدورة الموضوعية، ولا سيما فيما يتعلق باختيار المواضيع التي ستناقش أثناء الجزء رفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة الموضوعية.

٥٨ - وذكر أن هناك مسألة هامة بالنسبة لعمل المجلس تتمثل في ضرورة إعداد الوثائق في وقت مبكر لأن نقص المعلومات يحد من امكانية دراسة بنود جدول الأعمال دراسة متعمقة ويحتم تغيير مواعيد الجلسات. وأعرب عن أمله في أن تتخذ الأمانة العامة التدابير اللازمة لتصحيح هذه الحالة.

٥٩ - السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية): تحدث عن السكان العرب في الأراضي المحتلة، فندد بالممارسات الاسرائيلية لاستغلال الموارد ووضع القيود على الأنشطة الزراعية مما يشكل انتهاكا خطيرا لقراري مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) واتفاقيات جنيف ولاهاي.

٦٠ - وقال إن الأمين العام أشار في الوثيقة A/48/188-E/1993/78، إلى أن الممارسات التعسفية الرامية إلى مصادرة الأراضي والسيطرة على موارد المياه في الجولان العربي السوري أدت إلى تقليص المساحة المزروعة والحد من امكانيات التنمية المحلية وانخفاض مستوى الدخل المحلي من الزراعة.

٦١ - ومضى قائلا إن الحكومة الاسرائيلية تواصل بناء ٢٠٠ ١ وحدة سكنية في الجولان. وقد صادرت خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة ٣٨١ ٣ دونما. وقد أدت السياسة المتبعة في مجال الموارد المائية إلى خسارة وجفاف ينابيع المياه مما انعكس بصورة سلبية على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وعلى الحياة المعيشية للسكان العرب. وعملت السلطات الاسرائيلية بالاضافة إلى ذلك، على اجتثاث الأشجار المثمرة ورش مواد كيميائية سامة مما أسفر عن تدهور التربة والبيئة.

(السيد الخاني، الجمهورية العربية السورية)

٦٢ - واستطرد قائلا إن المواطنين العرب في الجولان ما زالوا يلاقون ألوان المعاناة والاضطهاد إلى أن ترفع عنهم قبضة الاحتلال البغيض. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي على الفور الاجراءات الضرورية لإرغام اسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمان احترامها لاتفاقيات جنيف ولاهاي والمواثيق الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٣ - السيد بييلو (بنن): قال إن الاستنتاجات التي خلص اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء رفيع المستوى من دورته الذي استعرض فيه البند المتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع التنمية الاجتماعية، ستكون مرجعا ومصدرا مفيدا لتوجيه أعمال الدورة الموضوعية للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٤.

٦٤ - ومضى قائلا إن بنن تولي أهمية بالغة للجزء رفيع المستوى من دورة المجلس وتحدوها رغبة صادقة في أن تحظى البنود التي سينظر فيها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بذات ما تحظى به الآن من اهتمام لدى الوفود وهي واثقة من امكانية ترجمة التوصيات والمقترحات المحددة التي أعرب عنها خلال ذلك الجزء من الدورة، إلى انجازات مفيدة تعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

٦٥ - وأردف قائلا إن الجزء المتعلق بالتنسيق سينظر في بندين رئيسيين هما: تنسيق المساعدة الإنسانية والإغاثة في الحالات الطارئة واستمراره أثناء عملية الانعاش والتنمية وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال العمل الوقائي وتكثيف مكافحة حمى المستنقعات وأمراض الاسهال، ولا سيما الكوليرا.

٦٦ - وذكر أن الاستنتاجات التي توصلت اليها المداولات بشأن الإغاثة في حالات الطوارئ تشير إلى ضرورة أن تنظم الوكالات الإنمائية المختصة برامج اصلاحية ترمي بصفة خاصة إلى تحويل الهياكل الأساسية. كما يتعين من جهة أخرى تحديد الاستراتيجيات الاقليمية والدولية لتنسيق التدابير الملائمة لتفادي انتشار هذه الأمراض.

٦٧ - وأردف قائلا إن وفد بنن يؤكد تبعا لذلك على ضرورة أن تتبلور خلال الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤، الأهداف وخطط العمل والبرامج؛ وضرورة أن تخصص الموارد اللازمة لتحقيق هذه المقاصد وأن تحدد الوظائف المتكاملة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ليمكن بذلك تنسيق أنشطة المجتمع الدولي على نحو أفضل.

(السيد بيياو، بنن)

٦٨ - واستطرد قائلا إنه سعيا لتنظيم الأعمال على المستوى الداخلي بأقصى قدر من الترشيد، يفضل تفادي أي مناقشات مطولة بشأن القرارات التي اتخذتها اللجنتان الاقتصادية والاجتماعية بدون تصويت، أثناء المشاورات غير الرسمية وهو ما سيوفر متسعا كبيرا من الوقت مما قد ييسر توزيع المهام فيما بين اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة والمجلس.

٦٩ - ومضى قائلا إنه عندما يعتمد مشروع القرار A/47/L.58/Rev.1، المتعلق بالتدابير الجديدة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بذلك، سيتحدد توزيع العمل بين الهيئتين. ولن يكون المجلس عندئذ بمثابة العيادة التي تقاس فيها حرارة المناقشات ولن تكون اللجنة الثانية بمثابة المستوصف الذي يجري فيه العلاج بالحقن في العضل والوريد، وستضطلع، في المقابل، كل من الهيئتين بالوظائف والولايات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٧٠ - السيد غوديما (أوكرانيا): قال إنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال العالم منقسما ولا تزال الهوة الفاصلة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تزداد اتساعا. ويتولد عن الفقر والتخلف عدم الاستقرار والمنازعات والحروب التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهكذا تكتسب عملية إعادة تشكيل وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية متزايدة، تمليها ضرورة تكثيف أعمال المجلس لما فيه تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي أن يوجه المجلس مهمته لكي يمكن له بذلك انجاز برامج وأنشطة لصالح جميع الدول بدل مجرد الاكتفاء بتلبية الاحتياجات الدعائية لحفنة من البلدان.

٧١ - واستطرد قائلا إن الفريق العامل الخاص الذي يضطلع بأعماله لبلوغ هذا الهدف، وضع مقترحات مفيدة لتشجيع عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بذلك. بيد أن المفاوضات التي أجراها هذا الفريق لم تتكلل للأسف بالنجاح الكامل. وينبغي لهذا الفريق أن يستأنف أعماله وأن يركز أنشطته على وضع مقترحات دينامية وشاملة تعود بالنفع على جميع البلدان عموما.

٧٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تطرح بصفة جدية امكانية أن يتولى المجلس إبلاغ مجلس الأمن على نحو شامل بكل المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين واتاحة آلية مرنة تعالج على النحو الواجب - أثناء الفترات الفاصلة بين دورة وأخرى - الأحداث الجديدة التي لا تنفك تطرح نفسها على الساحة.

(السيد غوديما، أوكرانيا)

٧٣ - وأردف قائلا إن الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣ قد تميزت بما أدخلته من تغييرات هامة جدا. وقد سعت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء إلى تجديد أعمال هذه الدورة وتكثيفها كما اتضح ذلك بجلاء أثناء الجزء رفيع المستوى، من خلال ما وضع من مبادئ توجيهية ترمي إلى حل المشاكل الأساسية القائمة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يتحول الجزء رفيع المستوى من هذه الدورة إلى أحد عناصر المجلس الأساسية، شأنه في ذلك شأن التبادل الحر وغير الرسمي للآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التنمية المستدامة.

٧٤ - واستطرد قائلا إن من المحبذ أيضا ألا يكثف هذا التبادل فحسب فيما يتعلق بتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، بل وكذلك في تنسيق الوقاية من الأمراض الخطيرة مع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة في هذين المجالين اللذين أصبح التنظيم السليم فيهما عاملا لا غنى عنه لتجنب ازدواجية الجهود ولإضفاء مزيد من الفعالية على أداء منظومة الأمم المتحدة عموما.

٧٥ - وذكر أنه ينبغي أيضا عدم إغفال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة. وتجدر الاشارة إلى أهمية قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، فيما يتعلق بأن تستعرض كل ثلاث سنوات سياسة الأنشطة التنفيذية الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والذي يشدد على ضرورة تفادي تعارض أنشطة حفظ وتعزيز السلم مع هذه الأنشطة التنفيذية.

٧٦ - ومضى قائلا إنه لا بد من التسليم في هذا الجزء من الدورة بأن انجاز الأنشطة التنفيذية دونما أية عقبات أمر يتطلب كذلك أن تراعي على النحو الواجب مصالح جميع البلدان، بما فيها تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

٧٧ - واستطرد قائلا إنه لمن دواعي الارتياح أن تعتمد بتوافق الآراء خلال هذه الدورة الموضوعية، مقررات وقرارات هامة ذات طابع عملي، اتخذت بناء على تقارير مثل التقارير التي قدمتها لجنة الشركات عبر الوطنية ولجنة الموارد الطبيعية ولجنة العلم والتكنولوجيا ولجنة الاحصاءات.

٧٨ - ومضى قائلا إنه من الأهمية بمكان أيضا تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها إلى الحد الأدنى، واعتماد خطة العمل الدولية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها.

(السيد غوديما، أوكرانيا)

٧٩ - وأعرب عن أسف وفد أوكرانيا لأنه لم يتسن له الاطلاع على محتويات تقرير المجلس حتى اللحظة الأخيرة ولم يمكنه ذلك من الاعداد لدراسة دراسة متعمقة على النحو الملائم. ومع ذلك، فهو يمثل دليلا واضحا يشير إلى تحقيق انجازات ايجابية جدا ويعكس الرغبة في تحسين توزيع العمل بين جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان، كل على حدة. وأعرب عن أمل وفد أوكرانيا في أن يكون هذا التأخير قد نجم عن ظروف معينة ولن يتحول إلى ممارسة معتادة.

٨٠ - السيدة يانغ ياني (الصين): قالت إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ربما هو هيئة الأمم المتحدة التي لقيت أقل قدر من الاهتمام خلال سنوات الحرب الباردة. بيد أنه لما كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرطا لا يمكن بدونه تحقيق السلم والأمن الدوليين الدائمين، فينبغي ايلاؤه منذ الآن مزيدا من العناية.

٨١ - ومضت قائلة إنه يستشف من أنشطة المجلس داخل الأمم المتحدة، مدى قدرة المنظمة على مجابهة متطلبات فترة ما بعد الحرب الباردة. ولئن كان من المؤكد أن على الأمم المتحدة أن تعثر أولا على طريقة للحد من التوترات والمنازعات وإنهاء سفك الدماء، فليس هناك أي شك مع ذلك في أن التنمية الاقتصادية تمثل في نظر الأغلبية العظمى من البلدان أهم وأعجل مهمة. وينبغي للأمم المتحدة تبعا لذلك أن تضطلع بمهامها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

٨٢ - واستطردت قائلة إنه قد أجري أثناء الدورة الموضوعية للعام الجاري حوار سياسي رفيع المستوى بشأن مشاكل التنمية الاجتماعية التي تتزايد الحاحا.

٨٣ - وأردفت قائلة إنه قد توسع نطاق التوجيهات التي يقدمها المجلس لهيئاته الفرعية والتنسيق الذي تقوم به هذه الهيئات فيما بينها وأصبح هناك وعي بأهمية تقسيم العمل وسلامة تنظيمه.

٨٤ - واستطردت قائلة إنه لمن الأهمية بمكان أن تنشأ لجنة التنمية المستدامة وأن يبدأ العمل بآلية الرصد والتعزيز لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١.

٨٥ - وأعربت عن أمل الوفد الصيني في أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار A/47/L.58/Rev.1 الذي يؤكد من جديد على مبادئ ومقاصد عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بذلك، مع ايلاء الاهتمام الواجب إلى مطالب البلدان النامية.

(السيدة يانغ ياني، الصين)

٨٦ - ومضت قائلة إنه ينبغي أن يواصل الجزء رفيع المستوى من الدورة الموضوعية اضطلاعه بالوظيفة المتمثلة في العمل كمحفل للحوار السياسي بشأن المسائل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعقد الأمل على أن تستعرض أشد مواضيع سياسة الاقتصاد الكلي اثارة لقلق المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية.

٨٧ - وأردفت قائلة إنه ينبغي أن يكون تعزيز تنسيق التنمية، ولا سيما تنسيقها في مجال العلم والتكنولوجيا، مسألة تحظى بأولوية عالية في نظر المجلس، لأن العلم والتكنولوجيات يضطلعان بدور متزايد الأهمية فيما يتعلق بالتنافس الاقتصادي الذي يشهده العالم. وبظهور تكنولوجيات جديدة، أصبح المجتمع الدولي يشهد موجة من عمليات التكيف الهيكلي والتحولات الصناعية التي اقترنت بطرائق جديدة لتقسيم العمل وأتاحت للبلدان النامية فرص المشاركة في الانتاج الصناعي الحديث القائم على تكنولوجيات جديدة. ومع ذلك، فإن هذه التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما المتقدمة منها، تكنولوجيات تقع تحت سيطرة البلدان متقدمة النمو بينما تواجه معظم البلدان النامية مشاكل مضنية لاستيعابها والاستفادة منها وسعيا لتضييق الفجوة الواسعة بين الجنوب والشمال ومساعدة البلدان المعنية على حيازة العلم والتكنولوجيا وتسخيرهما والاستفادة منهما، ينبغي أن يعزز المجلس وهيئاته الفرعية التنسيق في هذا المجال.

٨٨ - واختتمت كلمتها قائلة إنه نظرا لأن نقص الموارد المالية أعاق كل من أداء التعاون التقني متعدد الأطراف في الأمم المتحدة وتطبيق الصكوك المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ينبغي للمجلس أن يعالج هذه المشكلة باللجوء إلى تدابير عملية لكي تواكب أنشطة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ضروريات هذا العصر بصورة محددة.

٨٩ - السيد لوديتش (استونيا): اقترح ارجاء موعد تقديم مشاريع القرارات المتصلة بالبند الفرعي ٩١ (ي) المعنون: "إدماج الاقتصادات التي تمر بفترة تحول في الاقتصاد العالمي"، من الساعة ١٣/٠٠ من يوم الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/اكتوبر إلى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، وذلك لإفساح المجال أمام مواصلة اجراء المشاورات الرسمية وغير الرسمية بين المشتركين المحتملين في تقديم مشاريع القرارات هذه.

٩٠ - الرئيس: قال إنه ان لم يستمع إلى أي اعتراض على مقترح استونيا فسيعتبر أن اللجنة توافق عليه.

٩١ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠